المصريون هم الثروة الحقيقية . . وليسوا المشكلة

أ . د . علي السلمي

انعقد المؤتمر القومي الثاني للسكان خلال الأسبوع الماضي، وكالعادة ترددت النغمة الشائعة في الخطاب الرسمي للدولة أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية، وأن الحل هو تخفيض معدلات الزيادة في السكان وذلك على الرغم من الإقرار بانخفاضها في السنوات الأخيرة وثباتها عند معدل 1.9 % منذ سنة 2000 .

وزادت الدولة مطالبها من السكان – باعتبارهم سبب المشكلة التي تعاني منها مصر – بضرورة الاكتفاء بطفلين للأسرة، وأنفقت – ولا تزال تنفق – ملايين الجنيهات على حملة إعلانية تطالب بوقفة مصرية – وفي قول آخر وقفة مصيرية – عمادها التعقل في الإنجاب والاكتفاء بطفلين حتى نتعلم كلنا ، ونشبع كلنا ، نستريح كلنا ، نشرب كلنا ، ونشتغل كلنا .

إن الحكومة تبيع للناس الوهم وتريد التنصل من مسئوليتها عما آل إليه حال المصريين وتنسب المشكلة كلها إلى أنهم يتزايدون .

تقول الحكومة في إعلانها المدفوع، والمنشور على صفحة كاملة في أكثر من صحيفة ولعدة أيام والذي تبثه القنوات التليفزيونية الحكومية، أنها أنفقت في عام 2006 – 2007 مبلغ 32.5 مليار جنيه للتعليم، 15.3 مليار

لدعم الغذاء، 14.9مليار للرعاية الصحية، 9.8 مليار للنقل والمواصلات و5.3 مليار لمشروعات المياه. كما أنها أنشأت أكثر من 700 ألف فرصة عمل جديدة.

ولكن الحكومة الرشيدة لم تنشر في الصحف ولم تبث في التليفزيون وبنفس القدر من الشفافية كم أنفقت في تلك السنة على مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية، وكم بلغت خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية، ولا ما هو حجم الإنفاق المهدر على مشروعات غير مدروسة وغير منتجة.

كذلك لم تقدم الحكومة الرشيدة بياناً بحجم الهدر في الموارد الوطنية الناشيء عن بيع الغاز الطبيعي ومن قبله البترول إلى إسرائيل بأسعار متدنية تقل عن أسعارها العالمية، بل تقل عن الثمن الذي تدفعه الحكومة ذاتها لشراء حصة الشريك الأجنبي من البترول والغاز الطبيعي.

ولم تقل لنا الحكومة الرشيدة كم فقدت مصر نتيجة تفريطها في شركات قطاع الأعمال العام التي تم تخصيصها وبيعت بأقل من قيمتها الحقيقية، ولا حجم الإيرادات الضائعة والأرباح التي لم تحصل عليها الدولة نتيجة بيع البنوك الوطنية وذهاب أرباحها إلى مستثمرين أجانب وقلة من شركائهم المصريين الذين يتولى بعضهم مناصب وزارية في الحكومة الذكية.

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة في المجتمع، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة ، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بناءه ونموه .

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها . والمصريون هم غاية المجتمع، من أجلهم تُنشئ المشروعات وينمو الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم وتأمين مستوى المعيشة ونمط الحياة الذي يرتضونه وُجدت الحكومة ومؤسساتها وقياداتها، فالجميع في خدمة المواطنين من دون من أو أذى " يقول الحق تبارك وتعالى" يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى"، فما بال الدولة تمارس هذا المن والأذى رغم أنها لا تتصدق على المصريين بل هي تؤدي واجباتها نحوهم .

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، نحن نرى سكانها هم مصدر قوتها وعزتها ووسيلتها الأساسية للتقدم والنهضة. ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي .

إن الدولة في مصر تنظر فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

1. خصائص الهيكل البشري [صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية [النوع والعمر]، الخصائص النفسية، الاجتماعية، المعرفية، المهارية.....]،
2. التوزيع الجغرافي للهيكل البشري [توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، [التوزيع بين الريف والحضر مثلاً]،
3. التوزيع المهني للهيكل البشري [عاملون في الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، [عاملون بالحكومة، القطاع العام، القطاع الخاص..]، عاطلون، مجندون.....].

تلك الأبعاد الثلاثة تجب أن يتم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى يتم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر القومي الثاني للسكان قد أشار إلى تلك الأبعاد، إلا أن التركيز في خطاب الرئيس وأوراق العمل التي قدمت في جلسات المؤتمر كان على جانب الزيادة العددية للسكان.

وبرغم ما تشير إليه الإحصاءات نتيجة تعداد السكان لعام 2006 أن معدل الزيادة الصافية في السكان قد تراجع إلى 1.9% وأن معدل الخصوبة قد انخفض إلى 3.1 مولود/ لكل سيدة ، إلا أن المؤتمر وكل من فيه عمد إلى مجاراة الرأي الرسمي بأن ما تحقق غير كاف وأن المطلوب هو مزيد من تقليص هذه المعدلات.

بل أن الخطاب الرسمي ذهب إلى الرفض الصريح للرأي القائل بأن زيادة السكان يمكن أن تصبح نعمة.. تدفع النمو والتنمية.. وليس عائقاً على الطريق بادعاء أن هذا التمني يتطلب استثمارات هائلة وموارد ضخمة.. ليست في مقدورنا وتتجاوز قدراتنا"!!!

إن المؤتمر الذي انعقد الأسبوع الماضي ليس الأول من نوعه، بل سبقه مؤتمر في 1984، كما تم عقد سبعة وثلاثين مؤتمراً سنوياً للسكان والتنمية آخرها في ديسمبر 2007 وذلك بواسطة المركز الديموجرافي بالقاهرة والذي تم إنشاءه في فبراير 1963 طبقا لاتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية ليكون أول مركز إقليمي للدراسات والبحوث السكانية ثم ألحق بوزارة التخطيط في عام 2003 والتي تم إلغاءها وحلت محلها وزارة التنمية الاقتصادية. وأفرزت تلك المؤتمرات السياسة القومية للسكان في مصر حتى 2020. وقد أوضحت مراجعة تطبيق تلك

السياسة والتي نمت في العام 2002 " أن المستهدفات ذات العلاقة بزيادة السكان، والخصوبة، والوفيات وما يتعلق بإستراتيجيات الأمومة الآمنة وبقاء الطفل، وممارسة تنظيم الأسرة تقترب من المستهدفات الموضوعة لعام 2002 .

في حين أن المستهدفات ذات العلاقة بتنمية المرأة، والعمل والعمالة، والشباب، والتعليم ومحو الأمية، والبيئة، والتوزيع السكاني يستدعي تحقيقها في التاريخ المستهدف إلى تفعيل أكبر للبرامج ذات العلاقة.

" إذن اتضحت الرؤية وهي أن استمرار ما يسمى المشكلة السكانية هو نتيجة حتمية لتخلف برامج مشروعات التنمية الاقتصادية. إن استمرار التدني في جودة التعليم وانتشار الأمية – خاصة بين النساء – وتزايد البطالة كلها أسباب مباشرة لزيادة السكان فوق المعدلات المستهدفة. فقد وضح من تجارب مصر وغيرها من دول العالم أن معدلات زيادة السكان والخصوبة تتراجع مع التقدم في التعليم وزيادة الدخل وارتفاع نسبة قاطني الحضر بالقياس إلى الريف. وتلك المؤشرات لا تزال متدنية في مصر.

ومن المهم توضيح أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر

الخمسينيات من القرن الماضي حيث تركز الطرح الرسمي في قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف من وجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني. ويردد الخطاب الرسمي في مصر حين الحديث عن السكان مقولة أن الزيادة السكانية تلتهم عائد التنمية، وأن البشر الزائدون عبء على الاقتصاد الوطني يستهلكون أكثر مما ينتجون.

ومن الواضح أن من وجو الخطاب الرسمي المصري يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتفاوت الخصائص وسوء التوزيع [وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في التعرف على الهيكل البشري وتوفير متطلبات تطويره وتنميته بما تخدم مطالب التنمية الوطنية].

ويتبلور الحل الرسمي للمشكلة في تخفيض أعداد السكان بالعمل على تجفيف المنابع من خلال تنظيم الأسرة والسعي لتخفيض أعداد المواليد، وكذا تشجيع هجرة السكان إلى خارج البلاد وترويج ثقافة تحابي فكرة الخروج من الوطن للمساهمة في حل مشكلاته الاقتصادية.

إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بإسناد مسئوليتها على المواطنين والبحث عن الحل الأسهل

وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتجاهل فيه المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتفاقت نتائجها .

إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل دور الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس تواكب حركة العلم والتقنية وتجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة .

إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة.

ومن اللافت للنظر أن الوزارات المسئولة عن إعداد وتنمية وتشغيل الموارد البشرية في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت غائبة تماماً عن فعاليات المؤتمر. فلم تطرح في المؤتمر - حسب الملف الصادر بملخصات الأوراق - سوى أوراق من متخصصين لا يمثلون الرأي الرسمي للوزارات المعنية وكانت أغلبها ترديد لمفاهيم واجتهادات أكاديمية لا تعبر عن التزام حكومي ببرامج محددة للتعامل مع أسباب الزيادة السكانية. فلم نجد في المؤتمر بياناً من وزير التنمية الاقتصادية بما تم إدراجه في الخطة الخمسية وخطة عام 2009/2008

فيما يتصل بقضية المؤتمر، ولم نجد أيضاً بياناً من وزير التربية والتعليم ولا وزير التعليم العالي حول ما أعدته الوزارتان لرفع جودة التعليم وتحسين خصائص الإنسان المصري ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية، ولم نجد وزير القوى العاملة لتقديم برنامج الوزارة – بالتنسيق مع باقي الوزارات ذات العلاقة – للتعامل مع قضية البطالة. ولم يقدم لنا رئيس الوزراء برنامج حكومته للتعامل مع قضية سوء توزيع السكان وتركزهم في 7% تقريباً من مساحة مصر بينما باقي المساحة غير مأهولة. ولم نسمع من مسئول حكومي ما هي خطة الدولة في إحياء المشروع القومي لتنمية سيناء وعدد المصريين الذين سيصير توطينهم هناك. إن نتائج تعداد السكان لعام 2006 توضح أن ثلاث محافظات هي القاهرة والشرقية والدقهلية بها ما يقرب من ربع سكان مصر، بينما محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر يقطنها مجتمعة أقل من 1% من السكان، ورغم ذلك لم نجد مسئولاً حكومياً واحداً يخاطب المؤتمر

إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما تملك مصر. ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والتعامل الإيجابي والمتزامن مع

الأبعاد الأربعة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على جانب زيادة الأعداد.

إن تطوير إستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتوافق وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة هي شرط ضروري ومسئولية محورية تجب أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها بالتركيز على المحاور التالية:

1. نظم متطورة للتعليم والإعداد والتأهيل والتدريب والتنمية المستمرة،
2. تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع بين الجميع بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة والقدرة والالتزام بأهداف وقيم المجتمع،
3. موضوعية التقييم والمحاسبة على أساس الإنجازات ومدى المساهمة في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة،
4. حرية الحركة المجتمعية وكفالة حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً والتي تحددها البيان العالمي لحقوق الإنسان،
5. تعادل فرص المشاركة في بحث وتقرير شئون ومصير وتوجهات المجتمع في مناخ ديمقراطي للحوكمة السياسية.
6. إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تعتمد على التقنيات الحديثة والبحث العلمي،

7. شـــفافية تامة في إعلان نتائج الشمية وأســـس توزيع عوائدها بين الأطراف المشاركة فيها .

نشر هذا المقال في جريدة الوفد 16 /4/ 2010